

مجلس الأمن
السنة الرابعة والستون

مؤقت

الجلسة **٦٢٤٧**
الخميس، ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، الساعة ١٠/٢٥
نيويورك

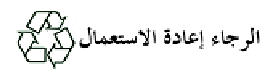
الرئيس:	السيد كافاندو	(بوركينا فاسو)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشوركن
	أوغندا	السيد روغوندا
	تركيا	السيد أباكان
	الجماهيرية العربية الليبية	السيد شلقم
	الصين	السيد ليو زينمن
	فرنسا	السيد بون
	فييت نام	السيد بوي ذي غيانغ
	كرواتيا	السيد فيلوفيتش
	كوستاريكا	السيد أوربينا
	المكسيك	السيد هلر
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير مارك ليال غرانت
	النمسا	السيد ماير هارتنغ
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة رايس
	اليابان	السيد تاكاسو

جدول الأعمال

التهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن الدوليان نتيجة للأعمال الإرهابية

09-65514 (A)





افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين نتيجة للأعمال الإرهابية

الرئيس (تكلم بالفرنسية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2009/647 التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته بوركينا فاسو، تركيا، فرنسا، كرواتيا، المكسيك، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، النمسا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان.

أفهم أن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. وما لم أسمع اعتراضا، سوف أطرح مشروع القرار للتصويت عليه الآن.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، أوغندا، بوركينا فاسو، تركيا، الجماهيرية العربية الليبية، الصين، فرنسا، فييت نام، كرواتيا، كوستاريكا، المكسيك، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، النمسا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان

الرئيس (تكلم بالفرنسية): نتيجة التصويت ١٥ صوتا مؤيدا، اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ١٩٠٤ (٢٠٠٩).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيد ماير هارتنغ (النمسا) (تكلم بالإنكليزية): قبل أكثر من أربع سنوات دعا مؤتمر القمة العالمي هذا المجلس إلى وضع إجراءات عادلة وواضحة لإدراج الأفراد والكيانات في قوائم الجزاءات والرفع منها.

وبصفتي رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) خلال العام الماضي، فقد شهدت بعض أوجه القصور في النظام الحالي. كما إنني أدرك عدد الدعاوى المتزايد التي يرفعها الأفراد المدرجون والكيانات المدرجة أمام المحاكم الوطنية والإقليمية في مختلف مناطق العالم. ولذلك، يمكنني أيضا أن أقدر مدى تحسين قرار مجلس الأمن ١٩٠٤ (٢٠٠٩) للإجراءات في إطار نظام الجزاءات بموجب القرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) من حيث الإجراءات الواجبة. ولأول مرة على الإطلاق، ستكون هناك فرصة أمام الأفراد والكيانات الساعين إلى الرفع من القوائم لرفع دعاواهم أمام أمين مظالم مستقل ومحايد، يعينه الأمين العام.

وفي القرار الجديد، يدعو مجلس الأمن اللجنة إلى بذل قصارى جهدها لتقديم أسباب اعتراضها على طلب شطب أسماء من القوائم. ويطلب من أمين المظالم أن يحيل إلى مقدمي الالتماسات كل المعلومات الخاصة بقرار سلبي اتخذته اللجنة، بما في ذلك تعليقات توضيحية. وإضافة إلى ذلك، يطلب إلى اللجنة إجراء استعراض شامل لكل المسائل المعلقة بغية حلها، بقدر المستطاع، بنهاية عام ٢٠١٠. لهذا ولأسباب عديدة أخرى، أرى أن القرار ١٩٠٤ (٢٠٠٩) يشكل خطوة كبيرة إلى الأمام لتحسين نزاهة وشفافية نظام الجزاءات بموجب القرار ١٢٦٧ (١٩٩٩)، وبالتالي تعزيز فعاليته وشرعيته.

ويود وفدي أن يشكر الولايات المتحدة بوصفها المقدم الرئيسي للقرار، والآخرين الذين شاركوا في تقديمه وكل أعضاء المجلس، على انخراطهم القوي في هذا الشأن البالغ الأهمية. وفي الوقت نفسه، لا بد من توجيه شكر خاص إلى الكثير من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي دعمت هذه العملية بنشاط على مدى سنوات كثيرة، وخاصة مجموعة الدول المتماثلة التفكير وأصدقاء سيادة القانون. كما أود الإعراب عن تقدير خاص لسلفنا البلجيكي في رئاسة لجنة القرار ١٢٦٧، الذي مهد الطريق لقرارات اليوم.

وسيتوقف الكثير على التنفيذ العملي لهذا القرار، خاصة تعيين أمين مظالم مرموق ذي مؤهلات عالية في مجالات مثل القانون وحقوق الإنسان ومكافحة الإرهاب والجزاءات. هذا عمل مستمر. هذه حالة يكتسي فيها إبقاء المجلس المسألة قيد نظره الفعلي أهمية خاصة. ولذلك، فإن وفدي يحدوه وطيد الأمل في أن يواصل المجلس إبداء اهتمام نشط بمجمل حالة عمل لجنة القرار ١٢٦٧. وتحقيقا لهذه الغاية، يمكن أن تكون تقارير اللجنة نصف السنوية أداة مفيدة جدا.

السيد أوربينا (كوستاريكا) (تكلم بالإسبانية): لقد صوتت كوستاريكا مؤيدة لقرار مجلس الأمن ١٩٠٤ (٢٠٠٩)، لأننا نقر بفعالية التدابير الجماعية في منع وإزالة التهديدات التي يتعرض لها السلام. غير أن وفدي، وكما هو معلوم جيدا، دافع عن توفير الضمانات الإجرائية اللازمة لإدراج الأشخاص والكيانات في القائمة الموحدة لتحقيق غرض وحيد هو تعزيز النظام الذي أنشأه القرار ١٢٦٧ (١٩٩٩).

وفي هذا السياق، تسرنا التحسينات المتضمنة في القرار المتّخَذ اليوم بشأن نظام الجزاءات، ونعتقد أن تلك خطوة في الاتجاه الصحيح. ونحن على ثقة بأنها ستنفَّذ بسرعة. ويسرنا بصورة خاصة تعيين أمين المظالم، مما يتيح فرصة للتفاعل بين الشخص المعني بالأمر والدول الأعضاء وأجهزة الأمم المتحدة ذات الصلة. وكنا نحبذ تمكين أمين المظالم من إصدار توصيات، غير أننا نعتبر أن ملاحظاته أو ملاحظاتها ستجسد إلى حد ما نتائج التحقيقات. ونأمل أن يتم التوصل في المستقبل إلى توافق آراء كاف لإدخال تحسينات جديدة على نظام الجزاءات الذي أنشأه هذا القرار.

وعلى مدى الأشهر القليلة الماضية، عملت كوستاريكا مع الفريق غير الرسمي من البلدان المتماثلة في الرأي: ألمانيا، بلجيكا، الدانمرك، السويد، سويسرا، فنلندا، كوستاريكا، ليختنشتاين، النرويج، هولندا. وييسر الفريق اتخاذ هذا القرار، ويعرب عن امتنانه لمجلس الأمن على اتخاذ هذه الخطوة الهامة بهدف تنفيذ إجراءات عادلة وواضحة لإدراج الأشخاص والمؤسسات على قائمة الجزاءات ولشطبهم منها، فضلا عن الاستثناءات التي يؤذن بها لأسباب إنسانية، وفقا للوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ (قرار الجمعية العامة ٦٠/١). ويسلّم الفريق بأن التحسينات التي تم إدخالها على الإجراءات القانونية تشكل إقرارا بالشواغل التي أعربت عنها المحاكم الوطنية والإقليمية بشأن الحقوق الأساسية للأشخاص والمؤسسات الذين فُرضت عليهم الجزاءات، وبأن الإجراءات الجديدة المتخذة تعزز نظام الجزاءات.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): لا يوجد متكلمون آخرون في قائمتي. بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله. وسيبقي المجلس المسألة قيد نظره.

رُفعت الجلسة الساعة ١٠/٣٥.